Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومن أدلة ابن مضاء على تناقض أحكام القياس ، تلك الأسماء التى قالوا إن سبب منعها من الصرف شبهها بالأفعال ، ومع ذلك فإننا نجد فى الأسماء ماهو أشد شبها بالأفعال من هذه الأسماء التى لاتنصرف ، ويجرى صرفها مثل كلمة (إقامة) وما أشبهها ، فهى مؤنث ، والفعل مشتق منها ، ودالة على مايدل عليه من الحدث ، وهى عاملة - على مذهبهم - كالفعل . ومع كل أوجه الشبه هذه ، فإن هذه الكلمة وأمثالها لم تمنع من الصرف (١٥) . كل ذلك - مما لاشك فيه - يضعف الثقة فى القياس عند ابن مضاء .

ومن الجدير بالذكر أن ابن مالك حذا حذو ابن مضاء ولم يوافق إلا على قياس المناسبة لأنه يرى أن من شرط العلة أن تكون هى الموجبة للحكم فى المقيس عليه ، ومن ثم خطأ البصريين فى قولهم إن علة إعراب المضارع مشابهته للإسم فى حركاته وسكناته ، وإبهامه وتخصيصه . فإن هذه الأمور ليست هى الموجبة لإعراب الإسم وإنما الموجب له قبوله صفة واحدة ، ومعانى مختلفة ولايميزها إلا الإعراب (١٦) .

أما فى العصر الحديث فقد اهتم علماء العربية بالقياس التمثيلى اهتماما كبيرا وربما أمكننا أن نلحظ شبه اجماع لديهم على قبوله إذا كان لتوسيع اللغة وزيادة ثروتها اللفظية والتعبيرية كما يحدث فى المجامع اللغوية وعلى أن لايستخدمه النحاة فى التسلية فيصوغوا من (ضرب) و (قتل) ، و (خرج) على مثال (صمصحمح) . وقد أسموه بالقياس اللغوى أحيانا والقياس الاستعمالى أحيانا أخرى (١٧) .

---

(١٥) السابق ١٣٦ - ١٣٧ .

(١٦) جلال الدين السيوطى : الاقتراح ١٢٤ .

(١٧) انظر للذين وافقوا على هذا النوع من القياس :

- د . إبراهيم أنيس فى كتابه من أسرار اللغة ٢٣ ومابعدها .
- د . تمام حسان فى كتابه منهج النحاة العرب ٥٨ - ٥٩
- د . رمضان عبدالتواب فصول فى فقه العربية ٢٩٢